

قصة الحوار

■ في المؤتمر الصحفي الذي عقده أحزاب المشرك الأثنين الماضي ، كشفت قيادات تلك الأحزاب وبشكل واضح عن مشروعها الحقيقي الذي تسعى من خلاله إلى تمرير اليمن واهلاك الحرت والنسل ..

هكذا ببساطة تعمل قيادات المشرك وبوتيرة عالية على تنفيذ المخطط التآمري الذي أطلق عليه الخائن البيض (فك الارتباط) ونجدها تتباكي على تهينة الأجواء أو تهينة الملعب الانتخابي للهرب من الانتخابات في محاولة لتضليل السذج من الناس ومريهم كوقود لاستعارة مشروعها الجهنمي ..

■ تنفيذاً لأكاذيب أحزاب المشرك التي عملت لإجهاض الحوار.. تطرح بعض التنازلات التي قدمها المؤتمر الشعبي وتضمنها التقرير الذي قدمه الأخ المناضل عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية النائب الأول لرئيس المؤتمر الأمين العام بتاريخ 3 ديسمبر 2010م إلى الاجتماع الموسع لأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي وكتلتي التحالف في مجلسي النواب والشورى ولجنة المئة في الحوار..

المؤتمر..

ونهاية التنازلات

المشترك..

ما أصغر مشاريعهم وما أسوأ أدوارهم!!



وهذه الحقائق تفضح أكاذيب المشرك.. فألي أبرز ما جاء في تقرير الأمين العام:
لقد حرصنا على التعامل بمسؤولية مع كل الاتفاقات التي كان المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني طرفاً فيها، بدءاً من اتفاق يونيو ٢٠٠٦م - قبل الانتخابات الرئاسية والمحلية - ثم اتفاق فبراير ٢٠٠٩م، فالخمس التنفيذي لاتفاق الموقع في ١٧ يوليو ٢٠١٠م، كاتفاقات التعديلات الدستورية، رافضين أية محاولة للاتفاق على المؤسسات الدستورية أو تجاوزها.. لكننا في كل مرحلة من تلك المراحل، كنا نواجه تعنتاً من قبل أحزاب اللقاء المشترك، التي تعمدت وضع قضايا ليس لها علاقة بما يتم الاتفاق عليه وإنما تهدف إلى وضع عراقيل أمام البدء بحوار جاد ومسؤول يكون الهدف منه الوصول إلى نتائج ملموسة تصب في مصلحة الوطن والمجتمع.. وخلال مسيرة تعاملنا مع اللقاء المشترك في كافة محطات الحوار كان الهدف الرئيسي للقاء المشترك يتمثل بالهرب من الانتخابات وعدم الحديث عنها وجعل الحوار وسيلة فقط لتعطيل إجراء الاستحقاقات الدستورية في موعدها المحدد لإيصال البلاد إلى مرحلة الفراغ الدستوري.. وخلال مسيرة مرحلة الإعداد والتهيئة للحوار وبعد أن تم تشكيل لجان متفرعة عن لجنة المآتين ونظراً لضيق الوقت فقد تم تشكيل اللجنة الرباعية من عبدربه منصور هادي والدكتور عبدالكريم الإرياني من جانب المؤتمر وحلفائه، والدكتور ياسين سعيد نعمان وعبد الوهاب الأنسي من جانب المشترك وشركائهم بغرض الإسراع في إنجاز الحوار والوصول إلى نتائج مرضية في اقصر وقت ممكن، وعلى الرغم من المواقف الجادة والمسؤولة التي عبر عنها ممثلو المؤتمر في اللجنة الرباعية إلا أن ممثلي أحزاب اللقاء المشترك ظلوا متمترسين خلف موقفيهم السابقة الرافضة لأي تقدم في عملية الحوار والسعي لتعطيل الانتخابات وقد طرح جانب المشترك في اللجنة الرباعية مطالبهم، وذكر التقرير منها بناء الدولة اللامركزية كما طرحوا مسألة التمديد لمجلس النواب وكذلك إجراء الاستفتاء على التعديلات الدستورية أو لا وبعد ذلك يبدأ التحضير لإجراء الانتخابات النيابية وغيرها..

وكانت اجازاً ما ذكر أعلاه وخصوصاً ما يتعلق بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء والتصويت النهائي على قانون الانتخابات والاستفتاء في موعد لا يتجاوز السابع والعشرين من شهر أكتوبر ٢٠١٠م وذلك التزاماً بالمواجيد الدستورية والقانونية لإجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد.

ولكنهم اعترضوا على ما جاء في الملاحظات المقدمة من فخامة الأخ رئيس الجمهورية وأصروا على ما جاء في ورقتهم وطرح لهم بديل آخر يستند على خيارين:-
الخيار الأول:
الاتفاق على استيعاب ملاحظة فخامة الأخ الرئيس إلى اللجنة الرباعية.

الخيار الثاني:
السير في الانتخابات النيابية على أساس الالتزام بالمواجيد الدستورية والقانونية بما في ذلك إعادة القانون إلى مجلس النواب وإقرار القانون الذي سبق التصويت عليه مادة ٢٧/٤/٢٠١١م.. ولكنهم أيضاً رفضوا كلا الخيارين وقالوا إن ما جاء في رسالة الأخ رئيس الجمهورية أهون لهم.. وعبروا عن مخاوف بأن المؤتمر الشعبي العام سوف يدفع بهم للمشاركة في الانتخابات ومن ثم لا يوفي ببقية الالتزامات المتعلقة بالتعديلات الدستورية والقائمة النسبية أو بما يسميانه الشراكة..
وحرصاً من فخامة على إرسال رسالة تحميطية للمشرك فيما يتعلق بالضمانات المستقبلية لهم قدم الأخ الرئيس مقترحات جديدة قدمت للمشاركون عبر الأخ محمد البدوي وهي:
١- إذا كان الأخوة في أحزاب اللقاء المشترك يريدون تأجيل التصويت على التعديلات في قانون الانتخابات المنظورة أمام مجلس النواب فلما منع من ذلك ويتم العمل بالقانون الحالي وتتخذ الخطوات التالية:
- يتم أولاً إعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء من أجل مراجعة وتعديل جدول الناخبين للفترة المتبقية من موعد إجراء الانتخابات النيابية والتحضير لها وبما يكفل إجرائها في موعدها المحدد.
- تشكيل حكومة وحدة وطنية تتولى الإشراف على سير الانتخابات النيابية.
- تشكيل لجنة مصغرة من الأحزاب الممثلة في مجلس النواب وذلك للاتفاق على التعديلات الدستورية المقدمة من الجانبين.
- يؤكد التزاما بالشراكة في حكومة الوحدة الوطنية التي سوف تتولى الإشراف على سير الانتخابات النيابية وخلال الفترة المتبقية من موعد إجرائها.
- كما تؤكد التزامنا بالشراكة في الحكومة القادمة بعد الانتخابات النيابية بغض النظر عن نتائجها..
لكنهم رفضوا ذلك أيضاً وظلوا يماطلون والهدف كان واضحاً وهو تعطيل الانتخابات النيابية وفي موعد ما يتصلق بنظير النظام السياسي والنظام الانتخابي بما في ذلك القائمة النسبية وبعد الاتفاق عليها من الطرفين يتم الإنزال إلى الحوار الوطني وبعد إقرارها تستكمل الإجراءات بشأنها طبقاً للدستور والقانون.
٦- وجاء في ملاحظات الأخ الرئيس أن ما ورد في الورقة حول بناء الدولة اللامركزية تعاد صياغتها على النحو التالي:
تدوير نموذج الحكم المحلي في اتجاه اللامركزية الإدارية والمالية وبما يحقق حكماً محلياً واسع الصلاحيات وتجري التعديلات الدستورية والقانونية اللازمة لذلك بحسب ما يتم الاتفاق عليه من الطرفين لأنه يفهم من تعبير بناء الدولة اللامركزية بأنه يسير في اتجاه مفهوم الفيدرالية

**التفكيك يطالب بالانفصال
سليماً انتقاماً
من الثورة اليمنية**

**الصبري: نسعى
إلى التغيير عبر
الفوضى**

**نعمان: الحل إيجاد دولة
اتحادية تناسب مع
مضمون الوحدة**

**بأسنودة: يحمل المؤتمر
مسؤولية رفض
الفيدرالية**

**حميد: يطالب
بالذهاب إلى الحراك
لاستعادة الوحدة**

فرض الفيدرالية

وهنا نتقل آخر مطالبهم ولسان قيادات المشترك.. وماذا يحلون من مشاريع تدميرية لمواجهة قرار الشعب اليمني في الانتخابات.. فها هو رئيس اللجنة التحضيرية لما يسمى بالحوار محمد سالم بأسنوده، الذي عقد الاثنين الماضي، ووفقاً لما نقله موقع "نيوز بين" اعتبر القرد بالانتخابات بمثابة جر البلد إلى مستقبل أزمة جديدة، محملاً المؤتمر الشعبي العام مسؤولية ما سيقرب على ذلك من تداعيات..

واعتبر بأسنوده رفض المؤتمر الشعبي العام للفيدرالية بمثابة إصراره على القرد بالحكم وعدم قبول شراكة أحد بما فيهم مقربيه..

الاشتراكي.. فك الارتباط

أمين عام الحزب الاشتراكي الدكتور ياسين سعيد نعمان قال في تصريح له - (الزمان): أعاد نشره موقع «الصحة

**أنا لا نتجنى على أحد.. ولا نشك في
وطنية وحدوية أحد أيضاً.. لكن لا بد
أن يعرف جميع أبناء الشعب الحقيقة..
لا بد أن يستيقظ الغافلون ويبدكون أبعاد
المؤامرة من وراء رفض قيادات المشترك
إجراء الانتخابات النيابية.. ولماذا هذا كل
الرفض.. وللاذكري فقط فمذنب ستمتبت مضمت
وهي تسعى لعرقلة إجرائها بنسبة الطرق
والأساليب التمريرية والحيل والكذب
وغيرها تارة.. وبالعرف والإرهاب
وضرب الاقتصاد الوطني وعرقلة
العملية التنموية وتطفيش المستثمرين
، وإثارة الدعوات المنطوية والطائفية
والانفصالية تارة أخرى ..**

التفكيك يطالب بالانفصال

أما الدكتور محمد عبد الملك المتوكل أمين عام اتحاد القوى الشعبية فله مشاريع انفصالية كثيرة ويتركز على ذلك لأنه أكبر المتضررين من الثورة والجمهورية والوحدة والديمقراطية.. فقد كان وزير إعلام ذلك النظام الإمامي العفن الذي اسقطه شعبنا في ثورة سبتمبر المجيدة عندما هب أبناء الشعب اليمني من الشمال والجنوب ودكوا ذلك الحكم الكهوتي المنصري وإلى الأبد.. الدكتور المتوكل وضع في ندوة بعذر نشرها موقع صحيفة التجمع لسان التجمع الوحدوي اليمني يوم الثلاثاء ٤ مايو ٢٠١٠م تصورات للوحدة هكذا:
الاولى الانفصال بالاتفاق مع الاحتفاظ بعلاقات تنسيق وهو ما يسمى بالكتفريات..
أو فك الارتباط بالاتفاق وإعادة تصحيح مسار الوحدة بما يمنع التمزق ويساعد على الاحتفاظ بعلاقات التعاون والتكامل.
وذكر المتوكل أن فك الارتباط الذي يطرحه البيض يعني إعادة صياغة الارتباط بشكل اصح او كما يسميه محمد حيدر مدوس تصحيح مسار الوحدة..

التغيير بالفوضى

وهذا القيايدي في الحزب الوحدوي الناصري محمد الصبري يعترف في تصريحه لـ«الجزيرة نت» بقوله: إن المشترك يعمل على تحريض الناس على السلطة للوصول إلى التغيير المنشود بكل الوسائل والأدوات فأى تغيير يريد هؤلاء بزج الناس في صراعات لا تحمد عقباها.. ومخططات جهنمية لا تكتب الجرائم ضد الشعب وذلك عن طريق منعه من ممارسة حقه الدستوري.

عرض المؤتمر تشكيل حكومة وحدة وطنية فرفضها المشترك

شكلنا لجنة بعد لجنة ولجاناً متفرعة ورباعية لإنجاح الحوار إلا أن «المشرك» ظل يسعى لتعطيل الانتخابات

الاستحقاقات الدستورية.. أمام خبراء المفاجآت!!

تقديم وتفعيل هذه المبادئ على الدوام..
بجدة الحساب هذه تتساقط الأفتعة والوجود المستعارة أثناء الانتخابات، وبالتالي فإن أحزاب اللقاء المشترك ترك أنها لن تكون ضمن قائمة اختيار الناخب، كما أنها تعلم أن أخطاء حمل المرء ورقة تؤدي فور تسليمها إلى قتله لم تحدث إلا في العصور الجاهلية، ومهما كانت أحزاب المشترك تحن لذلك الزمن فلم يعد هناك مجال لإعادة مشاهد تجسد أكبر صور الغيبة في العصر الحالي..

العملية الانتخابية لم تكن يوماً ما في اليمن بالأمير الخطير وليست بالشكل المعقد للغاية حتى يصور البعض أن ٢٧ أبريل يحتاج لكم هائل من سنوات تهيئة الأجواء، ففي أبسط المقارنات والمقاربات ينظر المواطن اليمني إلى أنها أشبه بالعملية الدراسية، وعند الامتحان يحرم المرء أو فيها.. لا يمكن لحزب مثل دور الطالب الفاشل وظل غائباً عن الساحة وحاضراً وراء أسوارها يصغي لإملاءات أستاذة القبيح ويحاول تطبيق كلام الخارج على الداخل لدرجة أن نسى كلمات النشيد الوطني.. لا يمكن لهذا حزب أن يحوز في الأخير على أعلى الدرجات وأن يخرج بأية شهادة نجاح عن أداءه شهادة وفاة..

عبر تطبيق النظام..
وأنة لا يمكن التفاوض حول الدستور والقانون طالما أنه متفق عليه وطالما إن تقاطع لا تظلم أحداً وتضع جميع الأفرار والأحزاب صغيرة وكبيرة أمامه بالتساوي، تحدد ما لها وما عليها وعلى نحو لا يتجاوز حدود وحقوق أي مواطن على قناعة بعيداً حكم الشعب نفسه بنفسه، حيث ضمن الدستور للناخب أن يجري كل سبع سنوات جرور حساب للأحزاب التي لديها أعضاء في البرلمان وينظر لبرامجها الانتخابية ووعودها، وبقيم ما الذي كان يجب عليها أن تفعله ولم تقم به، وما الذي كان يجب أن تفعله وقامت به.. بهذا الشكل الحسابي السهل الذي يلغى قرارات العاطفة ويضرب بالشعارات التي تخاطب المشاعر ولا تلامس الواقع عرض الحائط، إلا أنه في الوقت نفسه يرفض على الناخب تبني الأولويات التي تعكس حب الوطن والحرص على مصلحة العليا ومن ثم التصويت لمن يثق بقدرته على

لم تغير التحديات الكبيرة التي واجهت وتواجه اليمن من ثبات المواقف الوطنية للمؤتمر الشعبي العام الذي جدد الأسبوع الماضي في مؤتمر صحفي إعلان تحمله المسؤولية الكاملة في حماية الدستور والقانون وفي مقدمتها تلبية مطالباته المكفولة حول ضرورة الاستجابة لنداء الاستحقاقات الديمقراطية المتمثلة بانتخابات البرلمان.

وفي تطور أكثر حداثة كان أفضل، أقر مجلس النواب قائمة أعضاء لجنة الانتخابات المشكلة من القضاة وصدور قرار جمهوري بشأنها يقطع الشك باليقين حول أن اليمن على موعد مع التغيير عند الموعد المعتاد والمحدد سلفاً ٢٧ أبريل ٢٠١١م..

كان رفض المشترك الاحتكام لصناديق الاقتراع واضحاً منذ البداية، غير أن قاداتها تخلوا منذ أيام عن مهاراتهم السابقة والخبرة في التعامل مع القضايا والأزمات التي يحاول البعض أفعالها وفضلوا الظهور أمام الجميع بصورة خبراء مفاجآت، إذ صاروا يدعون أنهم فوجئوا بانتهاجهم في الحوار.. وفوجئوا بقرار المؤتمر الذهاب للانتخابات.. وفوجئوا أن



نجيب شجاع الدين

تاريخ ٢٧ أبريل المحدد وفقاً للدستور والقانون تحديداً هو الموعد الأول والأخير.
إزاء ذلك اعتقد المشترك أنه سيفاجئ الأحزاب الأخرى بخطوة مهمة وغير متوقعة وهي تنفيذ تهيديه النزول للشارع، ولكن المفاجأة الحقيقية أنه حتى الآن لا يعرف إلى أي شارع نزل المشترك وفي أي شارع يوجد رغم أن بياناته تؤكد أنه ما زال في الشارع..
في كل الأحوال يؤمن الشارع اليمني أن ممارسة الحرية التي أوجدتها الديمقراطية في حرية الرأي والتعبير وفي كافة مناحي الحياة لا تتم إلا